



NO :
DATE :

العدد : ٣٤٧ / ٤ / ٩

التاريخ : ٢٠٢٦ / ٨ / ٢٦

(مُحَمَّدٌ قُدُّوْنَا "صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ")

المصارف المجازة كافة
المؤسسات المالية غير المصرفية المجازة كافة

م/ العناية الواجبة تجاه الأشخاص المعرضين سياسياً بحكم مناصبهم (PEPs)

تحية طيبة..

استناداً إلى أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، والضوابط والتعليمات الصادرة بموجبه، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، ولا سيما التوصية (١٢) بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs)، واستجابة لخطّة العمل الخاصة بمجموعة العمل المالي ونظراً إلى ما قد تنطوي عليه هذه الفئة من مخاطر إساءة استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق منافع غير مشروعة، أو إخفاء متحصلات الجرائم الأصلية، يتعيّن على المؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، وفقاً للمنهج القائم على المخاطر، على الأشخاص المعرضين سياسياً والأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم وأقاربهم حتى الدرجة الثانية، من دون أن يعني تصنيف الشخص بوصفه معرضاً سياسياً افتراض وجود نشاط غير مشروع، وإنّما بوصفه مؤشراً يستوجب اتخاذ تدابير رقابية إضافية، وبهدف تعزيز كفاءة منظومة الامتثال والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتطلب من مؤسساتكم الالتزام بما يأتي:

١. اعتماد منهج قائم على المخاطر عند تقييم العملاء المصنّفين أشخاصاً معرضين سياسياً، بحيث يتم الأخذ بالحسبان طبيعة المنصب، ومستوى النفوذ، وطبيعة النشاط الذي يمارسه، والدول ذات العلاقة، ونمط العمليات المالية، وأية مؤشرات مخاطر أخرى ذات صلة، مع تطبيق سياسات وإجراءات مكتوبة ومحدّثة للتعامل مع الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs)، سواء بشكل مستقل أم ضمن سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تتضمن آليات تصنيفهم وإدارة المخاطر المرتبطة بهم، ومراجعتها دورياً من مسؤول الامتثال، وتزويد هذا البنك بنسخة منها بضمن تقارير الامتثال، وبما ينسجم والقانون أعلاه وضوابط العناية الواجبة تجاه أصحاب المناصب العليا ذوي المخاطر للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة رقم (٢) لسنة ٢٠٢٣.



البنك المركزي العراقي

NO :
DATE :

العدد :
التاريخ :

٢. اتخاذ إجراءات فعّالة للتحقق ممّا إذا كان طالب فتح الحساب أو المتعامل بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى أو المستفيد الحقيقي أو المفوض بالتوقيع أو أي شخص ذي علاقة بالعميل يُعدّ شخصاً معرّضاً سياسياً، سواء كان محلياً أو أجنبياً أو يشغل منصباً رفيع المستوى، وذلك قبل إقامة علاقة العمل وخلال استمرارها.
٣. ضمان تحديث أنظمة البحث والتحري وقواعد البيانات المستخدمة في مؤسساتكم بصورة مستمرة، والتأكد من قدرتها على التعرف على الأشخاص المعرّضين سياسياً وأفراد أسرهم والمقربين منهم، وفقاً لضوابط العناية الواجبة تجاه أصحاب المناصب العليا ذوي المخاطر للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة رقم (٢) لسنة ٢٠٢٣، مع تحديث هذه القواعد فور صدور أية تغييرات في شاغلي تلك المناصب، والتأكد في الوقت نفسه من عدم إدراجهم ضمن قوائم العقوبات أو القوائم المحظورة الدولية والمحلية، مع عدم الاكتفاء بأسماء السياسيين المتوفرة لديكم من خلال أنظمة البحث والتحري لفحص فئة (PEPs)، والعمل على البحث من خلال المصادر الإخبارية والإعلامية المحلية والإقليمية الموثوقة ضمن عمليات التحري اليومية، لضمان الكشف المبكر عن أية حسابات أو تحويلات مالية ترتبط بالدائرة المقربة من الشخص المعرّض سياسياً والذين قد يُستغلون بصفة أدوات لتميرير العائدات غير المشروعة الناتجة عن الفساد المالي والإداري.
٤. التحقق من هياكل الشركات التجارية وإيلاء عناية فائقة بالشركات التي يمتلك فيها الأشخاص المعرّضون سياسياً أو أقاربهم حصصاً، أو يمارسون عليها سيطرة فعلية غير مباشرة، وتطبيق إجراءات العناية المعززة (EDD) على تلك الشركات، إذ يجب على مؤسساتكم اعتماد مراجعة وتحليل مفصل للهياكل المعقدة للوصول إلى المستفيد الحقيقي النهائي.
٥. في حال وجود مؤشرات اشتباه غير مبررة تتعلق بعمليات الأشخاص المعرّضين سياسياً أو المستفيدين الحقيقيين أو المرتبطين بهم، يتعيّن اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك رفع تقرير نشاط مشبوه (SAR) عبر نظام (goAML)، من دون إشعار العميل.
٦. ضرورة قيام الإدارة العليا في المؤسسات المالية غير المصرفية بالموافقة على التعامل مع الأشخاص المعرّضين سياسياً أو فتح الحسابات بالنسبة للمصارف، وإجراء مراجعة دورية لفعالية سياسات التعامل مع الأشخاص المعرّضين سياسياً وإجراءاتها، وضمان تدريب موظفي الامتثال، وموظفي فتح الحسابات، وموظفي الخطوط الأمامية، والإدارات الرقابية ذات العلاقة، بصورة مستمرة على متطلبات التوصية رقم (١٢) من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وأفضل الممارسات الدولية، بما يعزّز قدرة المؤسسة على اكتشاف المخاطر المرتبطة بهذه الفئة وإدارة تلك المخاطر.



NO :
DATE :

العدد :
التاريخ :

٧. في حال قيام الشخص المعرض سياسياً بحكم منصبه (PEPs) بعدم تدوين أو الإفصاح عن طبيعة نشاطه أو صفته السياسية/ الوظيفية بضمن استمارة "اعرف زبونك" (KYC) ، على الرغم من توقيعه وإقراره خطياً بصحة وفصل البيانات والمعلومات المدرجة فيها كافةً، فإنه بعد قيام مؤسساتكم بإجراءات البحث والتحري والتدقيق المتقاطع والتأكد من ثبوت صفته شخصاً معرضاً سياسياً، يتحمل الزبون المخالف جميع التبعات والمسؤوليات القانونية والقضائية المترتبة على تقديم بيانات مضللة لإخفاء معلومات جوهرية تعيق عمل المنظومة الرقابية، ويتعين على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التحفظية الفورية حيال الحساب مع دراسة رفع تقرير نشاط مشبوه (SAR).
٨. يستمر تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على الشخص المعرض سياسياً (PEP) بعد انتهاء شغله للمنصب، ولا يترتب على تركه المنصب أو إحالته إلى التقاعد أو انتهاء ولايته أو تكليفه إنهاء تصنيفه تلقائياً، ويجوز إنهاء التصنيف أو تخفيض مستوى المخاطر فقط بعد إجراء تقييم مخاطر موثق على وفق المنهج القائم على المخاطر، يثبت انخفاض مستوى المخاطر.
٩. ولغرض قياس فاعلية تطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه الأشخاص المعرضين سياسياً، تلتزم مؤسساتكم بوضع آليات ومؤشرات لقياس فاعلية تطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه الأشخاص المعرضين سياسياً، والاحتفاظ بالإحصاءات والسجلات ذات الصلة وفقاً للمدد القانونية المنصوص عليها بضمن المادة (١١) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، وتزويد هذا البنك عند الطلب، وبما يمكن من تقييم كفاءة منظومة إدارة المخاطر، على أن تشمل حداً أدنى ما يأتي:
- أ. عدد العملاء المصنّفين أشخاصاً معرضين سياسياً، موزعين بحسب الفئات ذات الصلة.
- ب. عدد الحالات التي تم اكتشاف صفة الشخص المعرض سياسياً من خلال أنظمة البحث والتحري أو قواعد البيانات، مقارنة بالحالات التي أفصح عنها العميل.
- ج. عدد طلبات فتح الحساب أو إقامة علاقة العمل التي استلزمت موافقة الإدارة العليا، وعدد الحالات التي تم رفضها أو إنهاؤها أو تقييدها نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر.
- د. عدد عمليات تحديث بيانات العملاء وإعادة تقييم مخاطر الأشخاص المعرضين سياسياً.
- و. عدد تقارير (SAR) المقدمة بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً أو الأشخاص المرتبطين بهم.
- ح. نتائج اختبارات الامتثال والتدقيق الداخلي المتعلقة بتطبيق هذه الإجراءات، ونسبة معالجة الملاحظات.
- ط. نسبة الموظفين المعنيين الذين تلقوا تدريباً مختصاً في التعامل مع الأشخاص المعرضين سياسياً.



البنك المركزي العراقي

NO :
DATE :

العدد :
التاريخ :

١٠. أدناه مؤشرات عامة تتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً بحكم مناصبهم، علماً أن هذه المؤشرات تمثل الحد الأدنى من المتطلبات الواجب مراعاتها تجاه هذه الفئة من الزبائن، وبإمكان مؤسساتكم تطوير مؤشرات وسيناريوهات إضافية وفقاً لطبيعة نشاطها ومستوى المخاطر المرتبطة بها:
- أ. عدم تناسب الثروة أو مصادر الأموال مع الدخل الشهري أو الوضع المالي المعروف بوصفه موظفاً حكومياً.
 - ب. وجود معاملات مالية غير معتادة أو مرتفعة القيمة لا تتناسب وطبيعة النشاط خلال مدة تولي المنصب، أو خلال المدة اللاحقة.
 - ج. وجود تحويلات أو معاملات مع دول أو مناطق مرتفعة المخاطر من دون مبرر اقتصادي واضح.
 - د. استخدام أطراف ثالثة أو شركات وهياكل ملكية معقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي أو مصدر الأموال.
 - هـ. وجود معاملات غير مبررة مع أفراد الأسرة أو الأشخاص المقربين أو الجهات المرتبطة بالعمل.
 - و. وجود معلومات سلبية موثوقة تتعلق بالفساد أو الرشوة أو الاحتيال أو الجرائم المالية.
 - ز. عدم تقديم معلومات أو مستندات كافية أو متسقة بشأن مصدر الأموال أو مصدر الثروة.
 - ح. وجود تغييرات مفاجئة وغير مبررة في نمط المعاملات أو حجم الأصول.
- للعمل بموجبها، وإبلاغ جميع فروعكم بمضمون هذا الإعام، والتقيّد التام بأحكامه، لما له من أهمية في تعزيز سلامة القطاع المالي والمصرفي ورفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية، وستخضع المؤشرات المشار إليها لمراجعة فرق التفتيش في هذا البنك عند تنفيذ أعمال الرقابة، ويؤخذ مستوى الالتزام بها بالحسبان في تقييم فاعلية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسساتكم. مع التقدير.

أ.د. عمار حمد خلف
نائب المحافظ وكالة

٢٠٢٦/٨/٢٦